

النظام العربي كشريك قطري شرعي له مكانته وحدوده، لتجني المكاسب الدبلوماسية التي جاءت بها الحرب العربية - الاسرائيلية المحدودة، بعدما لاحت في الأفق وعود تحقيق المكاسب الجغرافية من خلال الانضمام الى الموازين الدولية واللعب عليها. وكان الاغراء شديداً، خصوصاً ان المنظمة كانت تتعرض لأثار الخروج من الاردن، وللضغوط السورية، ولتجميد النشاط العسكري من جنوب لبنان^(٨).

في ضوء هذا الواقع الجديد، شهد الهدف الاستراتيجي الفلسطيني تعديلاً تكتيكياً، من المطالبة بالهدف الأقصى باقامة الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الوطني، الى المطالبة باقامة «السلطة الوطنية المقابلة [الدولة]» على «بعض» فلسطين الى جانب دولة اسرائيل. وكان ذلك نتيجة لمناقشات حامية، أجريت داخل اطر المنظمة، وبشكل خاص خلال الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤^(٩).

وبإقرار برنامج «النقاط العشر» في الدورة تلك، اختتمت، على الساحة الفلسطينية، مرحلة من النقاش الحاد، والطويل، حول جدوى، أو عدم جدوى، مساهمة منظمة التحرير الفلسطينية في الجهود الدبلوماسية الدائرة، وتكرس، في داخل المنظمة، نهجان مختلفان تمايزا في السلوك السياسي: نهج براغماتي أدرك ان الوقت قد حان للمبادرات السياسية، اضافة الى التمسك بالسلاح؛ وآخر دوغماتي لم يعط كبير وزن للتبدلات الحاصلة، وظل يعتبر الكفاح المسلح سبيلاً «وحيداً» وشرعياً وفاعلاً لتحرير فلسطين^(١١).

ولا ريب في ان استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لاقامة دولة في الضفة والقطاع أظهر مرونتها، وزاد الاعتراف الدولي بها، وبقضيتها، وقد دعم الاعتراف الفعلي بها ممثلاً لشعب محتل له حقوق اصيلة غير قابلة للتصرف، في مواصلة المساعي والجهود الرامية الى تحقيق الاستقلال بجميع الوسائل الممكنة، بما فيها الكفاح المسلح. غير ان المرونة الدبلوماسية الفلسطينية، هذه، بقيت ملتزمة، الى حد بعيد، بالاهداف القصوى؛ فلم تطرح الدولة «الصغرى» سوى من باب «التمرحل» على طريق تحقيق الحلم الاكبر؛ كما ان المنظمة لم تتخل عن ذلك الهدف النهائي، بل أكدت استحالة الاعتراف باسرائيل، أو الاقرار بحقها في الوجود، حتى خلال، أو بعد، أي حل سلمي يستهدف اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع^(١٢).

ولقد أدّى التوازن في الاستراتيجية الفلسطينية بين المرونة وبين عدم مسّ القضايا الاساسية (مثل الاعتراف باسرائيل، أو التخلي عن الهدف النهائي) الى الانتقال من «الدبلوماسية المكبلة» الى «الدبلوماسية المأمونة»؛ وتمثلت هذه الدبلوماسية في سعي منظمة التحرير الفلسطينية (بدفع خاص من «فتح») الى توسيع دائرة القبول والتأييد لفكرة الدولة المصغرة - التي اصبحت أكثر وضوحاً، في العام ١٩٧٧، لتعني «تقرير المصير» و«الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة» - والى رفض تقديم أية تنازلات اضافية، أو فعلية، لاسرائيل، وزاد هذا الاسلوب المكاسب السياسية بأدنى ثمن، وقَلل، في المقابل، من المخاطر الداخلية^(١٣).

ولكي تفسد الانجازات الدبلوماسية التي حققتها المنظمة، التمسست اسرائيل ثلاثة سبل محدّدة: فمن جهة أولى، رُوّجت، على الصعيد الدبلوماسي، للفكرة الغامضة التي تشير الى ان قيام الدولة الفلسطينية لا بدّ ان يترك آثاراً سلبية على مصالح الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط، وكذلك على الاستقرار الاقليمي، وان مثل هذه الدولة لا بدّ ان ينظر اليها باعتبارها مصدر «اشعاع وحدوي» ومصدراً لـ «القتل» لا ضرورة لها، كما ان مصيرها الغالب هو ان تكون قاعدة